مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 07 / العدد: 02 / السنة: 2020 / ص ص: 1084 ـ 1101

دور مؤسسات الإعلام في نشر ثقافة حقوق الانسان

The Role of Media Institutions In Spreading A Culture Of Human Rights

تاريخ الإرسال: 2020/02/12 تاريخ القبول: 2020/04/14

سلطاني خليل (*)
جامعة باتنة1- الجزائر
مخبر الامن الإنساني: الواقع، الرهانات
Khalil.soltani@univ-batna.dz

موساوي أمال
جامعة باتنة1- الجزائر
dr.moussaoui@hotmail.fr

ملخص:

تعد مؤسسات الإعلام إحدى الآليات الفاعلة في تكريس منظومة حقوق الانسان، لاعتبارها من المؤسسات التي تملك قوة التأثير على الراي العام من جهة، وقدرتها في الضغط على الجهات الرسمية المعنية بإعمال حقوق الإنسان واحترامها من جهة أخرى، فهي تعمل من خلال وسائلها المتعددة على نشر ثقافة حقوق الإنسان، والدفاع عن قضاياها، والمناداة بالتمكين منها، وتعكس الواقع الذي تشهده حقوق الإنسان، في إطار احترام الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان الفردية والجماعية، وتفضح منتهكي هذه الحقوق من خلال نشرها أمام الرأي العام، ليتخذ مواقف اتجاهها، لذلك سندرس طبيعة الرأي العام وعوامل تشكله، من خلال التركيز على دور مؤسسات الإعلام في تشكيل الرأي العام، وكيف توظف مؤسسات الإعلام قضايا حقوق الإنسان في مضمونها الإعلامي لتجعل منها ثقافة راسخة عند الرأي العام، تفعل بها عند كل فرد ثقافة حقوقية، وقيم المواطنة الناتجة عن المعرفة بالحقوق.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات الإعلام؛ حقوق الإنسان؛ الرأي العام؛ التوعية.

Abstract:

Media institutions are considered one of the effective mechanisms in devoting the human rights system, as it is considered one of the institutions that has the power to influence public opinion on the one hand, and its ability to pressure the official authorities concerned with the implementation of and respect for human rights, on the other hand, it works through its various means to spread a culture of rights Human rights, defending their causes, and calling for their empowerment, and reversing the reality witnessed by

(*)- المؤلف المُراسل.

human rights, within the framework of respecting international instruments related to individual and collective human rights, and exposing violators of these rights by publishing them before the opinion, to take positions towards it, so we will study the nature of opinion A year and factors that shape it, by focusing on the role of media institutions in shaping public opinion, and how media institutions employ human rights issues in their media content to make them a well-established culture of public opinion, that they carry out with each individual a human rights culture, and the values of citizenship resulting from knowledge of rights.

Keywords: *Media Institutions, Human Rights, Public Opinion, Awareness.*

مقدمة:

تعتبر حقوق الإنسان من القضايا الهامة التي تشغل المجتمع الدولي، لما تشهده من إنتهاكات، سواء على صعيد الحقوق والحريات الفردية المعروفة بارتكازها على ما يلبي حاجيات الفرد ويحميها بغض النظر عن انتمائه، أو من جانب الحقوق الجماعية التي تقوم كنتيجة حتمية لتفاعلات هذه الحقوق والحريات الفردية، مع احترامها وتنظيمها بحيث تكون حقوق عامة ومجردة، والإهتمام بحقوق الإنسان امتد ليشمل الرأي العام، باعتباره صاحب الحق ومحل الإعتداء والإنتهاك، وأصبح الرأي العام الطرف الفاعل في حماية حقوق الإنسان، بفضل مطالبته بهذه الحقوق والحريات، وعلاقته التفاعلية مع التسلسل الحقوقي لأجيال حقوق الإنسان، وطابعها القانوني، ولخلق رأي عام واعي فعلا بحقوق الإنسان، يجب تنشئته على معرفة الثقافة الحقوقية، خاصة في الوقت الراهن، الذي يتميز باتساع نطاق المعرفة، وظهور الإعلام كجهة نافذة جعلت من المعرفة مسترسلة، وسهلت تنقل المعلومة لكل الأطياف والأجناس وفي كل الرقع الجغرافية، ومؤسسات الإعلام بفضل الدور الذي تلعبه في توضيح هذه الحقوق والحريات والتوعية بها بصورة مكثفة، تساعد على إبرازها ونشرها، وتغطية الفجوة الكامنة في موضوع إعمال حقوق الانسان، وتثير اهتمام الأفراد بموضوع حقوق الإنسان، وتوسع معارفهم في إدراك هذه الحقوق التي تتناولها مختلف وسائل الإعلام في برامجها العديدة، من خلال تمكينهم من المعلومات التي تنمي الوعي الحقوقي لديهم، ومن خلال كشفها الإنتهاكات التي تعرفها هذه الحقوق والحريات.

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

وهذه الورقة البحثية تحاول الإحاطة بالدور المهم الذي تمارسه مؤسسات الإعلام في مجال حقوق الإنسان، وتأثيرها على الراي العام، بواسطة التوعية التي تقوم بها، لأجل غرس ثقافة حقوق الإنسان لدى مختلف الأفراد في المجتمع، والتي تؤدي إلى خلق فرد واعي بحقوقه يطالب بها، وتخلق تشاركية بينه وبين المؤسسات الرسمية، تفعل لديه قيم المواطنة.

وعلى هذا الأساس سنقوم بمعالجة هذه الورقة البحثية استنادا إلى الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة مؤسسات الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان؟

وسيتم الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: أثر مؤسسات الإعلام على الرأي العام.

المحور الثاني: دور مؤسسات الإعلام في نشر حقوق الإنسان.

المحور الثالث: مساهمة مؤسسات الإعلام في ترقية قيم المواطنة.

المحور الأول: أثر مؤسسات الإعلام على الرأي العام

تعتبر الحرية الإعلامية أساس الممارسة الإعلامية، وأهم مبدأ تقوم عليه مؤسسات الإعلام، في تقديم المعلومة للرأي العام، والحرية الإعلامية الحقيقية، لا يمكن اكتسابها باستقلال فكري عن القوانين الوضعية والخصوصية المجتمعية، لأنها نابعة من ضرورة، أساسها اعتماد مبادئ الحق والحرية كجز لا يتجزأ من معرفة هذه القوانين واستخدامها في المجتمع، وإلا سيكون الوعي الإنساني في فوضى مطلقة، تتضارب فيه الحقوق والحريات نفسها.[1]

أولا: الرأي العام وتبني الإعلام قضية حقوق الإنسان

تعتبر عملية صناعة الرأي العام بواسطة مؤسسات الإعلام، مظهر من مظاهر التجديد المؤثرة في طبيعة الرأي العام وميولاته، خاصة في عصر يعرف تطور إعلامي، وانفتاح على المعلومة، يجعل الفرد في حالة ترقب مستمر لما تنشره وسائل الإعلام المتعددة، من أحداث مؤثرة في الرأي العام بشكل يومي، وتبني مؤسسات الإعلام قضايا حقوق الإنسان، من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى مختلف الأفراد، يجعل منها طرف فاعل، يساهم في تدارك التأسيس الفكري للأفراد بحقوق وحريات الإنسان، ويخلق رأي عام واعى نابع من ثقافة حقوقية.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

1- تعريف الرأي العام: يعرفه الدكتور محمد عبد القادر حاتم بأنه: " الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية، في فترة معينة إزاء قضية معينة، أو أكثر يحتدم حولها الجدل والنقاش، وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية بصورة مباشرة".[2]

ويتأسس الراي العام حسب الدكتور "محمد عبد القادر حاتم" على شروط تتمثل في: [3]

- إمكانية تواجد مناقشات عامة للقضية.

- تأطير إثارة القضية من طرف الجهات الواعية كالإعلام والقادة والدعاية أو الجمعيات والهيئات.

- عدم خروج التوجه عن المعتقدات العامة للناس مثل العقيدة والقومية أو قضية عامة يؤمن بها الشعب ويعتنقه.

2- عناصر الرأي العام: يحتوي الرأي العام على عنصري القضية والمناقشة المؤسسة على الحوار وتبادل الحجج والآراء.

أ- القضية: تقوم القضية على عنصر هام عند تشكيل الرأي العام، وهو العمومية، فتمتد إلى تغطية طبيعة الرأي العام الذي يقوم من المصلحة الفردية وصولا للمصلحة الجماعية، وتمتاز بشموليتها لكل الأفراد، حيث تحمل صفة الإنسانية، من أجل تكوين رأي عام في جملة القضايا التي تعالج كل من الحرب والسلام، خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، توفير الخدمات والمرافق الحيوية العامة، وتظهر منها كذلك مسألة اختيار الحكام، وممثلي الشعب في المجالس النيابية والشعبية كقضايا هامة سالبة لاهتمام الجماهير، باعتبارها قضايا تمس جوهر حياتهم.[4]

ب- المناقشة والحوار: ترجع أهمية المناقشة والحوار بين الأفراد والجماعات لبلوغ الحجج والبراهين، المؤسس لأفكار وتوجهات داخل الجماعات المختلفة، وتهدف إلى الوصول لموافقة كلية بصورة رضائية بين الجميع حول القضية المعروضة للنقاش، ومسألة تحقيق الرضا يرجع إلى ضرورة توافر السيطرة على جوانب النقاش، والقدرة على التفاهم، من أجل حماية المناقشة من الخروج عن إطارها العام، وحسب "يلومر" المناقشات العامة المتداولة للموضوعات القومية، قد تنعكس على مجريات الجماعة الإنسانية، وتؤدي إلى معضلة تعصب طائفي وعقائدي، وهنا يبرز دور الحكومات

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

الذكية التي تعمل على خلق أسس التوافق بين الأفراد والجماعات بواسطة تأطير النقاش وخلق روح معنوية جماعية.(5)

3- تشكيل الرأي العام في مؤسسات الإعلام: اعتماد على عناصر الرأي العام، وبالإستناد إلى الطبيعة المؤسسية لمؤسسات الإعلام، وما يجعلها تقوم كفضاء مفتوح قائم على الطبيعة الإرادية للإشتراك فيها، الهادفة لتلبية الحاجات والرغبات الجماعية والفردية لحرية الراي والتعبير عنه، تظهر مهمة مؤسسات الإعلام في نشاطات متميزة، يقوم بها أشخاص يؤدون بعض الأدوار وفقا لقواعد منظمة العمل الإعلامي، وبها يتجسد دورها في تبنى القضايا التي تهم الرأي العام، من خلال إنتاج المادة الإعلامية، وتوزيع المعرفة، وتعتبر مؤسسات الإعلام مجال تفاعل بين مختلف الأفراد، تعالج فيه قضايا عامة تشكل اهتمام جميع أنواع الرأي العام.(6)

وهذا ما يمكن المؤسسة الإعلامية من تشكيل الرأي العام وبلورته، لأنها ضمانة أساسية تمنح فضاء حر قائم على الحوار والنقاش لجميع القضايا التي تهم الرأي العام، مؤثرة بذلك في مجريات الجماعة الإنسانية وتبرز أهميتها في تشكيل رأي عام مؤسس على أطر توعوية ترشيدية، من خلال تحملها لمسؤولية تربية الرأي العام على حقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، كمسؤولية تحمل الطابع الإلزامي والأخلاقي.

ثانيا: مؤسسة الإعلام مؤسسة تربية الرأي العام على حقوق الإنسان

تكمن فعالية مؤسسات الإعلام في تربية الرأي العام على حقوق الإنسان، في كونها تملك من وسائل التبليغ القادرة على مخاطبة كل الأذهان، وتحولها إلى مجال حر وشامل، وهذا ما ميزها بإمكانية ربط الرأي العام، بالتنمية الشاملة وخططها بشكل رشيد، لقيامها بغرس مبادئ المواطنة والانتماء، من خلال تعزيز قيم الإعتزاز بالهوية، وتنمية الرغبة في المشاركة، وتأسيسها لثقافة حقوق الإنسان وتأصيلها في المجتمع.(7)

ويظهر تأثير مؤسسات الإعلام في تربية الرأي العام على حقوق الإنسان من خلال بعدين:

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

1- القيمة السلوكية للتربية: تتبنى المؤسسة الإعلامية في عملية التربية السلوكية والقيمية، قيم نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتعمل بهذا على غرس سلوكيات تلك القيم، وتعزز عملية النشر، بكونها تعمل على مخاطبة الإنسان ككائن يملك قدرة أخذ مواقف وتجسيدها في سلوكيات عملية، ليس ككائن مفكر فقط، فهي بهذا تحمل الطابع التنويري والنقدي، وتنال مكانة حديثة هادفة إلى تأسيس فكر قيمي سلوكي حواري، يقوم على تفاعل العقل وتدخل الذات، بهدف إحداث تغيير في الأفكار والأعمال والمواقف المكونة لإحداثيات محيط الإنسان وبيئته.(8)

2- القيمة الحقوقية للتربية: ترتكز عملية نشر ثقافة حقوق الإنسان، على عملية التوعية الفكرية والسلوكية القائمة على إعمال العقل، وعلى العملية التأسيسية لثقافة حقوق الإنسان في الجانب القانوني، التي تبين القيمة الحقوقية الفعلية لمنظومة حقوق الإنسان، حتى يصبح المواطن بذلك جاهز لعملية التلقي والتمييز، وهذا ما أكدت عليه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مؤتمرها العشرين، عندما أكدت على إسهامات وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحروب.(9)

ولتحقيق دور مؤسسات الاعلام في تعزيز نشر ثقافة حقوق الإنسان، يجب اعتماد أسلوب عرض الحقائق الذي يعتبر أسلوب قائم على احترام أخلاقيات مهنة الإعلام، والابتعاد عن تزييف الحقائق ونشر الشائعات، والالتزام بمواثيق وإعلانات حقوق الإنسان، من خلال اعتماد الإستقصاء في العمل الإعلامي، والإعتماد على المصادر الموثوقة عند نشر المعلومة، وتوضيح الحقائق بشكل حيادي وشفاف، قائم على كشف الإنتهاكات، وشرح منظومة حقوق الإنسان، وغرس ثقافتها لدى كل فئات المجتمع، حتى تتناغم المادة الإعلامية المخصصة لحقوق الانسان مع كل اطياف المجتمع(10)، وهذا الأسلوب الموضوعي المتبنى لمعالجة خطاب حقوق الإنسان، يمكن مؤسسات الإعلام من البروز كطرف فاعل في الوسط الجماعي، وكمؤسسة مؤثرة على مستوى الرأي العام، واتجاهاته من رأي عام غير واعى بحقوق الإنسان، إلى رأي عام واعى يستطيع المطالبة بحقوقه وحرياته المكفولة.

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

ونجاعة المؤسسة الإعلامية في نشر ثقافة حقوق الإنسان تقيم وفقا للمبادئ التالية:[11]

أ- المبدأ الأول: تعزيز الحوار والتعاون والتواصل الشبكي وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية، ويرتكز هذا على حملات التوعية والتجمعات الوطنية والمحلية والمجتمعية، النشرات، الممارسات الإخبارية، تبادل الموظفين لدعم التبادل المعرفي، إنتاج الصحف، القيام بعمليات البحث والاستقصاءات.

ب- المبدأ الثاني: الممارسات الجيدة، من خلال استخلاص الدروس وتشاطر المعلومات فيما بين الجهات الفاعلة، وانتهاج هذه الممارسات بشكل دوري بغية تحسين البرمجة.

ج- المبدأ الثالث: تطبيق منهجيات سليمة تستند إلى ممارسات جيدة، وتعزيز هذه المنهجيات من خلال تفعيلها عند تناول قضايا حقوق الإنسان، بالإضافة إلى انتهاج منحى علمي قائم على السابقة الثقافية المرتكزة على التشاركية التثقيفية.

د- المبدأ الرابع: التقييم وهذا تماشيا مع طبيعة سياق التثقيف في مجال حقوق الإنسان، حيث يقام كمشروع منظم هادف إلى تأسيس معلوماتي، بغية تعزيز أثر التغيرات التي تحدث على مستوى المتلقين، وبلوغ التمكن من حقوق الإنسان، والتثقيف الناجع.

المحور الثاني: دور مؤسسات الإعلام في نشر حقوق الإنسان

ارتبطت قضايا حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة بمؤسسات الإعلام بشكل كبير، وذلك للدور الذي تلعبه وسائلها المختلفة، في توضيح هذه الحقوق، التي تعد قضايا أخلاقية بطبيعتها، تحتاج إلى طرح الرأي والرأي الآخر، وصولا إلى إقناع الرأي العام بمختلف قضايا حقوق الإنسان، والإهتمام بها والدفاع عنها، ومؤسسات الإعلام بأدوارها القائمة على الإهتمام والإدراك، ثم الإقتناع والتبني، تستطيع التأثير في الرأي العام، وتجعل من قضايا حقوق الإنسان، ثقافة راسخة عند كل فرد.[12]

وذا تطرقنا لواقع حقوق الإنسان، نجد هناك الكثير من الإنتهاكات، التي جعلت من الإهتمام بقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتوفير الضمانات اللازمة لكفالة التمتع بها، لم يقف عند حد التأكيد عليها، وإقرارها في المواثيق الدولية،

ودساتير الدول، وتشريعاتها الوطنية، [13] بل تطلب الإهتمام، اتخاذ كل التدابير اللازمة، واعتماد آليات تضمن توفيرها وحمايتها، ومؤسسات الإعلام تعد إحدى الآليات المعتمدة في حماية حقوق الانسان، لما تتميز به من قدرة على الإقناع بحكم تعاملها مع جماهير متنوعة، وقدرة تأثيرها الكبيرة عليها، بسبب ما تعكسه من احداث وأخبار تتضمن مختلف قضايا حقوق الانسان.[14]

أولا: أهمية دور مؤسسات الإعلام في مجال حقوق الإنسان:

لم تعد قضايا حقوق الإنسان مسألة داخلية فقط، بل أصبحت تشمل اهتمام المجتمع الدولي بأسره، لأنها التزام دولي يحتاج الوفاء والحماية وتعزيز وجود منظومة حقوق الإنسان مع المستجدات الدولية، ومتطلبات التغيير، [15]والإعلام اليوم أصبح أداة تغيير أساسيةلأحداث ذلك التعزيز، لأنه ينادي بقيم وعادات، ويطرح مقومات جديدة اجتماعية، وثقافية تتعدى مهمة الإعراب عن وجهة الرأي العام، إلى المساهمة في عملية تكوين الرأي العام، الذي يستمد كل المعلومات من وسائل الإعلام، فإن كان الرأي العام مضللا أو غير مدرك لحق من حقوقه، فإن وسائل الإعلام تتحمل جزء من المسؤولية[16]، لأن الإطلاع على الأفكار والآراء والمعلومات، عبر الوسائط الإعلامية حق أصيل من حقوق الإنسان، وهو إحدى الضمانات التي تساهم في نشر الحقائق، وتدعم قدرة المواطنين على المشاركة في مجتمع ديمقراطي يضمن حقوق الإنسان، ويدافع عنها من كل تجاوزات.[17]

والدور المهم الذي تلعبه مؤسسات الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان، يتجلى من خلال اهتمامها بنقل الأحداث اليومية المتعلقة بحقوق الإنسان عبر مختلف وسائلها، والتي تصل إلى درجة التأثير في عمل الجمعيات، والمنظمات المعنية بحماية حقوق الإنسان، وتسطيع مؤسسات الإعلام الحرة تسهيل بناء ثقافة حقوق الإنسان، من خلال نشر مختلف الإتفاقيات، والإعلانات الدولية المعنية بهذه الحقوق، ومحتويات تقارير مختلف المنضمات الدولية المعنية بترقية حقوق الانسان في العام، إلى جانب تشجيع نشر قيم التسامح بين الجماعات الوطنية ذات الانتماءات الدينية والعرقية المختلفة.[18]

ودور مؤسسات الإعلام في مجال حقوق الإنسان، لا يتوقف عند نشر ثقافة حقوق الانسان، بل يتعدى إلى كشف الإنتهاكات الواقعة على هذه الحقوق، وما يتعرض له

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

الأفراد من اعتداءات، ومعاملة لا أخلاقية، ولها أيضا دور هام في صياغة الوعي الشعبي، وتشكيل الوعي السياسي والثقافي للمثقفين، وفئات الطبقة الوسطى المتعلمة التي تلعب دور حاسم في نقل المعرفة، وتشكيل المفاهيم والإتجاهات حول حقوق الإنسان، في هذا الدور الكشفي يؤكد الباحثون على ضرورة تدعيم وتحسين المعالجة الإعلامية لقضايا حقوق الإنسان، من خلال الإهتمام بإعداد وتأهيل الكوادر الإعلامية والصحفية في المعاهد على خصوصية ومتطلبات قضايا حقوق الإنسان، والتركيز على نشطاء حقوق الإنسان، الذين يؤدون دورا فعالا في استمالة اهتمام الرأي العام بهذه القضايا[19].

ثانيا: مؤسسات الإعلام ونشر ثقافة حقوق الإنسان:

مرت مؤسسات الإعلام بمراحل مختلفة، إرتبطت كل مرحلة بنوع معين من الوسيلة التي يتم الإتصال بموجبها، بداية من الإعلام المكتوب الذي تمثله المجلات والصحف، إذ كانت أكبر مؤثر من حيث قدرتها على التغيير ونقل الأخبار ومعالجة القضايا على نطاق واسع، بما في ذلك قضايا حقوق الإنسان، وإن كان يغلب عليها في الكثير من الأحيان ضغوطات، وممارسات تعسفيه تمليها عليها جهات القرار السياسي أو الإقتصادي[20]، إلى جانب مرحلة الإعلام السمعي البصري، أين اعتمد في نقل الأخبار والمعلومات على دمج الصوت والصورة في آن واحد، لتمكين جميع فئات الرأي العام من فهم الأحداث وإبداء مواقف بشأنها، وبفضل التطور التقني في الإرسال، وبلوغ هذا النوع الإعلامي العالمية على مستوى التغطية، أصبح اهم وسيلة اتصال جماهيرية، من حيث إمكانية التأثير في الرأي العام[21]، إلى جانب ما تمثله تقنية الأنترنت كنوع إعلامي جديد له تأثيره الإجتماعي والثقافي في العالم بأسره، استطاعت أن تساهم في تغيير الثقافات والمواقف في شتى مجالات الحياة، حتى أصبح الراي العام يتشكل ثقافيا بفعل طبيعة الوسيلة التي يتواصل بها الفرد، أكثر مما يتشكل بفعل مضمون وسيلة الإتصال ذاتها[22].

وبفضل هذه التقنية توسع انتشار الإعلام الإلكتروني، ولعب دورا كبيرا في مجال التعريف بحقوق الإنسان والدفاع عنها، إلى جانب تأثيرها الفعال على الأفكار والآراء، بصورة تمكن من القدرة على الفصل بين ما هو صحيح وما هو خطأ، فيما يخص

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

ترتيب الأولويات الإجتماعية والفكرية لدى عامة الراي العام، وكل هذه العوامل تساعد في بلورة ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها[23]، ويمكن تلخيص اهم الأدوار التي تقوم بها مؤسسات الإعلام المتعددة في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها في النقاط التالية:

أ- تلعب مؤسسات الإعلام دورا حاسما في دعم مسار حقوق الإنسان، من خلال توفير المعلومات، وإثارة القضايا المختلفة، وإذكاء الوعي العام.[24]

ب- تساهم مؤسسات الإعلام في تعزيز قيم حقوق الإنسان، من خلال إطلاع الرأي العام على أهم الجهود الوطنية والدولية، التي تسعى الدول بموجبها إلى إيصال ثقافة حقوق الإنسان، والمطالبة بضرورة حمايتها والدفاع عنها، وكشف الخروقات التي تتعرض لها، فقد أظهرت الدراسات أن معظم الإنتهاكات، يتم إكتشافها عبر مختلف وسائل الإعلام، من خلال تغطياتها الإعلامية لمواقع الأحداث، أو عبر التقارير الصحفية، والإعلامية التي يقدمها المراسلون الصحفيين المهتمين بقضايا حقوق الإنسان، وخاصة في ظل تزايد وسائل الإتصال الإلكترونية[25]، وهنا كلما اتصفت عملية النشر بالموضوعية، والدقة دون تزييف للحقيقة، كلما كانت العملية مؤثرة، وناجعة، من حيث حماية حقوق الإنسان واحترامها.

ج- تعتبر مؤسسات الإعلام المصدر الرئيسي للحصول على المعلومات، والأخبار المحلية، والدولية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، إضافة إلى دورها في نقل المعلومات الخاصة بمنظمات حقوق الإنسان.[26]

د- تقوم مؤسسات الإعلام بتحليل مضمون المعالجة الإعلامية لقضايا حقوق الإنسان، وتوعية الرأي العام، من خلال التركيز على الإنتهاكات التي تتعرض لها الحقوق في الكثير من الدول، وبهذا الأسلوب، تخلق مؤسسات الإعلام وعي كبير بقضايا حقوق الإنسان.[27]

هـ- تقوم مؤسسات الإعلام بدور مهم في مجال السياسة الدولية، من خلال تركيزها على حقوق الإنسان في مختلف دول العالم، استنادا إلى الإعلام الدولي، الذي يزود الرأي العام في مختلف الدول، بالمعلومات والأخبار الصادقة، قصد التأثير

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

على الرأي العام العالمي، وإقناعه بعدالة قضايا دولة معينة، وبالتالي تبني جماهير الدول الأخرى لمواقف تلك الدولة.[28]

و- تسمح مؤسسات الإعلام الحديثة التي تعتمد على الأنترنت للأفراد بالتعبير عن آرائهم بحرية كاملة، والاطلاع على المعلومات المتعددة، وتميزها بتخطي الحواجز الجغرافية والمكانية، يسهل من انتشار الأفكار وتبادل المعلومات، فضلا عن السرعة التي يتم نقل المعلومات بها عبر الشبكة، يؤدي الى التفاعل والتواصل بين أطراف العملية الاتصالية، ويخلق وعي معرفي بثقافة بحقوق الإنسان.[29]

ز- تمثل مؤسسات الإعلام إحدى أهم أدوات المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، في مجال نشر القضايا الخاصة بهذه الحقوق، وتلجأ تلك المنظمات إلى أكثر أنواع وسائل الإعلام تأثيرا لتعزيز حقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة كمنظمة تهتم بحقوق الإنسان، نجدها تعتمد في كتابة ونشر تقاريرها عن حقوق الإنسان، على مختلف وسائل الإعلام، وذلك لعدة اعتبارات أهمها: [30]

- الآداء الإعلامي يشكل وسيلة هامة وحيوية لدرأ حركة حقوق الإنسان داخل المجتمع، وتؤمن لها حماية حقيقية.

- الآداء الإعلامي يمكن أن يشكل رأي عام ضاغط لوقف انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة في الجوانب المتعلقة برصد ومراقبة هذه الإنتهاكات.

- الآداء الإعلامي يشكل عنصرا مساهم في عمل المنظمات، التي تقوم بإصدار التقارير والدوريات والبيانات المختلفة المتعلقة بحقوق الإنسان، من خلال نفاذها إلى وسائل الإعلام المختلفة المحلية والدولية.

وعليه مؤسسات الإعلام تساهم في تحقيق أدوارا فعالة ومتميزة في نشر قضايا حقوق الإنسان والدفاع عنها، وتدعيم الحقوق الأساسية، ومراقبة الأداء الحكومي، والكشف عن الأخطاء ومواجهتها، خاصة مع التكنولوجيا الحديثة التي تساعد فيها الأنترنت على إحداث التغيير الاجتماعي، وفرض سماع العديد من الأصوات لحل الإنتهاكات العديدة التي تعانيها المجتمعات في منظومة حقوق الإنسان.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

المحور الثالث: مساهمة مؤسسات الإعلام في ترقية قيم المواطنة

تعد التنمية الحقوقية من المبادئ السامية التي تدعو إليها منظومة حقوق الانسان، وتحقيقها يتطلب التمكين من جملة الحقوق الأساسية المنصوص عليها في إعلانات ومواثيق حقوق الانسان، لأن تأسيسها ينبثق من التمكين من المعرفة ونشر الوعي بثقافة حقوق الانسان، [31] وما تمارسه مؤسسات الإعلام من أدوار فعالة في تعبئة الأفراد بثقافة حقوق الإنسان، والتوعية الحقوقية بغرض تحكيم الرأي العام، أصبحت تعمل على تنشيط المواطن كعنصر فاعل في عملية اتخاذ القرار بعد انخراطه في جل المجالات، وتجعل منه فرد مشارك في الحياة السياسية التي تنمي شعور المواطنة لديه.

أولا: إعلام التنمية الحقوقية من تحكيم الرأي العام إلى تفعيل قيم المواطنة

تعد مؤسسات الإعلام وسيلة لتداول وجهات النظر المتعددة، وإسماع الأصوات المختلفة، مما يتيح الممارسة الفعلية للمواطنة، كالمشاركة والنقد والإنتخاب، وبإمكان مؤسسات الإعلام المستقلة والتعددية، أن تعزز قدرات المواطنين باستمرار، من خلال مواصلة تزويدهم بالمعلومات، وتيسير تدفق المضامين التعليمية التي تسهم في وضع حد للعنف، والقضاء على كافة أشكال التمييز والعنصرية، والأهم من ذلك، تُشجع على اكتساب الحس المدني، وتُيسر الحوار بشأن القضايا المهمة لدى الراي العام، وتخلق لدى المواطن الوعي الذي بإمكانه المساهمة في عمليات صنع القرار في مجتمعه.[32]

وتفعيل قيم المواطنة يأتي من الدور الذي تضطلع به مؤسسات الإعلام، كمؤسسة اتصال متبنية قضايا السياسات العامة التي تهم المواطنين، وتوفيرها لقنوات التعبير عن مختلف الآراء، وإقامتها لتجمعات توعوية تشكل رأي عام مدرك، وتكون قائمة على إرساء مبادئ الديمقراطية التشاورية، حيث لا يقتصر دورها على توفير المعلومات الموضوعية للقرارات السياسية، بل تلعب دور مهم كمؤسسة تنشئة اجتماعية، تشكل إرادة جماعية قائمة على التفاهم الأخلاقي والإختيار العقلاني للمصالح، لأن المجتمع لا يعد مجموعة إنتاجية لإشباع الحاجات، بل هو للمشاركة والتفاعل في بناء الرأي، والإرادة العامة للمواطنين.[33]

ويتحدد مفهوم المواطنة حسب التنظيم القانوني للحقوق والحريات في كل دولة، وهذا ما يجعلها تقوم كفكرة عامة على الوطنية والإنتماء والجنسية، وفي إطارها تتحدد مقوماتها لدى مواطني كل دولة.(34)

ويمكن ان تتحدد المواطنة في بعدين: (35)

1- الإنتماء للوطن: يؤسس على الجانب التوعوي للمواطن إزاء وطنه ببعديه المحلي والوطني، وهذا ما يفعل عملية الإندماج الوطني.

2- المواطنة الفاعلة: تمثل تأسيس وعي المواطن على عملية تمتعه بحقوقه، فهي تحوي نسق من الحقوق الدستورية لكل أعضاء المجتمع، بها تتأسس المواطنة الناشطة القائمة على التأسيس الواعي لعملية تجسيد المواطن لحقوقه وحرياته.

وتتأسس المواطنة عبر مؤسسات الإعلام من خلال النقاط التالية:(36)

- إقامة وعي حقوقي للمجتمع المحلي، ومنظمات المجتمع المدني، وتمكينها من المشاركة، باعتماد مؤسسات الإعلام التنسيق مع الشبكات الإجتماعية والسياسية، ورفع الوعي لدى المواطنين، وتعزيز الثقة القائمة على تدارك قدرة المشاركة، من خلال بناء تحالفات خادمة للصالح العام.

- التمكين المعلوماتي، ويتحقق من خلال تأسيس المعلومات الصادرة عن الحكومة على مبادئ الوصول إلى العامة، وحرية تداولها، وتحليلها ونقدها.

- تقوم مؤسسات الإعلام بالإضطلاع بتعقيدات المساءلة مع الحكومة، من خلال الإرتكاز على الكشف الشفاف، والبناء القائم نشر المعلومات، وتحليلها، ومواجهة خرق حقوق الإنسان من طرف الحكومة، وتغطية عملية الحشد بأسلوب سلمي للإحتجاجات الإجتماعية، وتمكين المواطن من ممارسة حقه في الرفض والقبول، من أجل تجسيد المشاركة السلمية، وكبح العنف الذي قد يتولد لدى المواطن الرافض.

- مواجهة الضغوطات الحكومية الهادفة لتعقيد المساءلة، وإلزامها بإنجاز كافة التزاماتها بطرق مشروعة وعن طريق الحوار السلمي.

ثانيا: مؤسسات الإعلام وتفعيل العلاقة بين التنمية والمواطنة الإجتماعية

لا ترتكز المواطنة على ضمان ممارسة الحقوق والحريات فقط بل تمتد إلى ضمان إعمال ظروف المعيشة، فتتشكل من تداخل مجموعة من الحقوق المجسدة في: (37)

- كفالة الحقوق المدنية والسياسية.
- كفالة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.
- الانخراط في العمل السياسي وتجسيد عملية المشاركة.

وتظهر في هذا التداخل الحقوقي مؤسسات الإعلام كمؤسسة فاعلة في المجتمع المدني، من خلال تبنيها لقضية حقوق الأفراد وحماية حرياتهم من الإنتهاك، سواء من جانب أجهزة الدولة أو من جانب الأفراد أنفسهم، وتساهم في تنظيم علاقاتهم ببعضهم البعض، حسب التداخل الحقوقي، وتبرز مؤسسات الإعلام كطرف مدافع عن حق الفرد، في الحصول على نصيب عادل من الخدمات العامة، وتسعى لتحقيق المساواة بين الأفراد، من أجل التمكين الإقتصادي والإجتماعي، ومكافحة مشاكل الفقر والتهميش والإقصاء، وكشف تجاوزات ارتباط الثروة بالسلطة السياسية، وجملة القضايا التي تمس شأن الفرد على المستوى الإجتماعي، بالإضافة إلى فعاليتها كمنبر يعبر من خلاله المواطن على متطلباته الخاصة والعامة[38].

وبواسطة التنمية السياسية والتنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية، تظهر مؤسسات الإعلام كطرف فاعل في تفعيل قيم المواطنة، وما يميز نجاعتها وقدرتها على معالجة كل مستويات التنمية هو معالجتها للفساد في المجتمع، وخاصة لدى الجهات الحاكمة، وإسهامها هذا ينمي روح الوطنية لدي الأفراد، ويمكنها من لعب دور مؤسسة رقابية لدى المواطنين، من خلال نقلها الأحداث والأخبار، وتأمين حصولها على المعلومات، التي تفرض العمل الشفاف على كل المستويات، من الموظف البسيط إلى المسئول السامي[39]

خاتمة:

وفي الختام تناولت الورقة البحثية دور مؤسسات الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان، سعيا لتبيان أثر مؤسسات الإعلام على الرأي العام، وقدرتها الكبيرة على تشكيله نحو ثقافة حقوق الإنسان، وخلصت إلى بعض **النتائج**:

- الإهتمام الإعلامي بقضايا حقوق الإنسان، يعد من الآليات الفعالة التي تساهم إلى حد كبير في حماية حقوق الإنسان.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

- تملك مؤسسات الإعلام القدرة على تنشئة الرأي العام على حقوق الإنسان، واطلاعه على مختلف حقوق الإنسان، التي يجب ألا تكون محل انتهاك من أي جهة.

- تستطيع مؤسسات الاعلام التنديد بالإنتهاكات، وكشف التجاوزات التي تقع عليها، وتلقى صدى واسع لدى الرأي العام، وتصبح قضايا رأي عام تجعل الجهات الرسمية والمسؤولة تتحرك لمعالجتها.

- تساهم مؤسسات الإعلام في احترام أحكام القوانين الدولية والداخلية للدول، المؤسسة على ضرورة مراعاة حقوق الإنسان واحترامها، واعتبارها من المبادئ الجوهرية لقيام الدول المتقدمة والديمقراطية، التي تقر بحقوق الإنسان.

- تساهم مؤسسات الإعلام في تفعيل قيم المواطنة، التي تعد من أرقي أساليب التمكين من الحقوق والحريات.

وعليه نري جملة من **المقترحات**:

- للرقي بهذا الدور، لابد من وجود إعلام حر يستطيع أن ينقل الحقائق كما هي، ويدافع على كل قضايا حقوق الإنسان، التي تواجه المجتمعات على المستوى المحلي والعالمي.

- ضرورة نزع القيود التعسفية على إنشاء المؤسسات الإعلامية، وخاصة ما تعلق بالقيود القانونية والقيود الإقتصادية، التي تؤثر على حرية المؤسسة الإعلامية، في مجال بث المحتوي الإعلامي، حتى تتمكن مؤسسات الإعلام من ممارسة دورها في المجتمع كسلطة رابعة.

- على الدول احترام حرية مؤسسات الإعلام بما يتماشى مع التدفق الحر للمعلومة.

- علي مؤسسات الإعلام احترام حدود الحرية المكفولة لها، والإلتزام بالشفافية، والإبتعاد عن التوجهات الأيديولوجية، والمصالح الشخصية، عند تغطية قضايا حقوق الانسان.

الهوامش والمراجع:

(1)- La crise des libertés publiques univeralis.fr/encydopedie/libertes-pibliques/3-la-crise-des-libertes-publiques/

(2)- هاني الرضا ورامز عمار، الرأي العام والإعلام والدعاية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص 20.

(3)- هاني الرضا ورامز عمار، المرجع نفسه، ص 20.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

(4)- محمد بن سعود البشر، الرأي العام –الأسس ومقاربات الواقع-، العبيكان، الرياض، السعودية، ط1، 2014، ص19.

(5)- محي الدين عبد الكريم، الرأي العام مفهومه وأنواعه - عوامل تشكيله وظائفه وقوانينه طرق قياسه وأساليب تغييره-، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، ط1، 2009، ص39.

(6)- تقرير الاعلام وحقوق الانسان من أجل استراتيجية جديدة واضحة واليات فعالة بين نشطاء حقوق الانسان، المؤسسة الاعلامية الفدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان 2018/03/31.

(7)- لمياء أيمن خيري، التربية على حقوق الإنسان، سيطرون للنشر، مصر، ط1، 2018 ص137.

(8)- عبد المحيد الانتصار، مقال بعنوان التربية على حقوق الانسان، متوفر على الرابط التالي:
Fikrwanakd.atjabriabod.net/n30-07intisar%29.htm
اطلع عليه يوم: 2020/01/29، على الساعة: 25: 21.

(9)- شروق سامي فوزي، القواعد العامة للإعلام، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2015 ص157.

(10)- خالد زكي، الصحافة والتمهيد للثورات، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2015، ص 54.

(11)- منظمة الأمم المتحدة التربية والتعليم والثقافة، البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، المرحلة الثالثة، مكتب المفوض السامي، الأمم المتحدة، 2017، ص ص 24، 23.رقم الوثيقة: HR/PUB/17/2

(12)- قدري علي عبد المجيد، الإعلام وقضايا حقوق الإنسان قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص 114.

(13)- عبد الله راشد سعيد النيادي، أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطوير حقوق الإنسان والمجتمع المدني في إطار جامعة الدول العربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية، 2008، ص 29.

(14)- قدري علي عبد المجيد، المرجع السابق، ص، ص 115، 120.

(15)- عبد الله راشد سعيد النيادي، المرجع السابق، ص 122.

(16)- محمد السماك، الإعلام العربي وحقوق الإنسان، مجلة الدراسات الإعلامية، عدد 110، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، 2003، ص 28.

(17)- عبد الكريم العبدلاوي وآخرون، الإعلام في العالم العربي بين التحرير وإعادة انتاج الهيمنة، سلسلة قضايا الإصلاح، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 14.

(18)- قدري علي عبد المجيد، المرجع سابق، ص 117.

(19)- قدري علي عبد المجيد، المرجع سابق، ص 118.

(20)- خضر خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الانسان، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، ط4، 2011، ص ص 355، 354.

(21)- وليد حسن الحديثي، الإعلام الدولي وبعض اشكالات الخطاب الإعلامي العربي، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2006، ص 148.

(22)- فيصل أبو عيشة، الإعلام الإلكتروني، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2010، ص 41.

(23)- محمد السماك، المرجع السابق، ص 30.

(24)- قدري علي عبد المجيد، المرجع السابق، ص 122.

(25)- جدو فؤاد، دور الإعلام العربي في تعزيز حقوق الطفل في ظل التغيرات السياسية الراهنة، دون دار نشر، دون سنة نشر، ص 646.

(26)- جدو فؤاد، المرجع السابق، ص 646.

(27)- مقال بعنوان تعزيز المواطنة: وسائل الإعلام والحوار والتعليم، متوفر على الرابط التالي:
http://www.unesco.org/new/ar/unesco/events/prizes-and-celebrations/celebrations/international-days/world-press-freedom-day/previous-celebrations/worldpressfreedomday 200900/themes/empowering-citizenship-media- dialogue-and-education.

اطلع عليه يوم 2020/01/28، على الساعة 30: 10.

(28)- عبد الرزاق محمد الديلمي، الاعلام الدولي في القرن الحادي والعشرين، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 22.

(29)- قدري علي عبد المجيد، المرجع السابق، ص 166.

(30)- جدو فؤاد، المرجع نفسه، ص 646.

(31)- سفيان طبوش، تحديات الأمن الإقتصادي والإستقرار السياسي في الجزائر، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد السادس، جوان 2018، ص 142.

(32)- مقال بعنوان تعزيز المواطنة: وسائل الإعلام والحوار والتعليم، المرجع السابق.

(33)- شاهر إسماعيل شاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، 2017، ص 81.

(34)- عبد الله خليل، دليل حقوق الإنسان في الدساتير العربية، دن دار نشر، مصر، ط2، 2010، ص505.

(35)- هديل مصطفى الخولي، التعليم والمواطنة- رؤية مستقبلية-، المكتبة الأكاديمية، مصر، ط1، 2016، ص26.

(36)- عبير حكمت الكفارنة، المساءلة الإجتماعية وأثرها على موازنة الشفافية في المرافق العمومية في فلسطين، ماجستير إدارة الأعمال، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، نوفمبر 2016، ص32.

(37)- سامح فوزي، المواطنة في الدساتير الإسلامية أطروحات وإشكاليات، مركز القدس للدراسات السياسية، الأردن، ط1، 2008، ص79.

(38)- سامح فوزي، المرجع نفسه، ص80.

(39)- مجاشع محمد علي، التليفزيون والفساد- دور التلفزيون في مكافحة الفساد-، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2016، ص9.

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X